APA

الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

International Association For Experts & Political Analysts

فعالية سياسية:

المؤامرة الأميركية والإسرائيلية في جنوب اليمن: الأبعاد والتداعيات

إعداد

أمانة سر الرابطة

بيروت - كانون الأول 2025

Address: Airport Bridge - Opposite
Ghobeiry Municipality Sports Hall

0096171798666/009611277881

مقدمة

مواكبةً للتطورات في جنوب اليمن، وبالتعاون مع مركز دار الخبرة للدراسات والتطوير، والمؤسسة الأكاديمية للمؤتمرات والبحوث والتحكيم العلمي، ومركز العراق للدراسات، نظّمت الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين – ممثلية اليمن فعالية سياسية بعنوان "المؤامرة الأميركية والإسرائيلية في جنوب اليمن: الأبعاد والتداعيات"، بمشاركة نخبة من أعضاء الرابطة في اليمن، والأكاديميين والباحثين السياسيين والعسكريين.

ونوقشت خلال الفعالية ثلاث أوراق عمل تناولت تداعيات التطورات الأخيرة في المحافظات الجنوبية على الأمن القومي اليمني والإقليمي، والمؤامرة الأميركية–الصهيونية في جنوب اليمن، واليمن في استراتيجية الأمن القومي الأميركية لعام 2025، وخفايا الصراع السعودي الإماراتي.

أولاً: معطيات أولية حول اللقاء:

الزمان	الأحد الموافق 28 كانون الأول 2025
المكان	عمارة المعقلي - صنعاء

المشاركون	
1	أعضاء الرابطة في اليمن
2	نخبة من المحللين السياسيين غير الأعضاء، والأكاديميين والباحثين السياسيين والعسكريين.

المداخلات

مداخلة د. حمدي الرازجي:

افتتح الجلسة ممثل الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين – اليمن د. حمدي الرازجي بالترحيب **بالسادة** الأعضاء وغير الأعضاء والشخصيات المشاركة، وقدم لموضوع الفعالية الفكرية، وقال:

في ظل التطورات الراهنة في الجنوب اليمني المتزامنة مع ما تشهده المنطقة من متغيرات واحداث مرتبطة بالمؤامرة الدولية على المنطقة، يتجلى العديد من الحقائق التي تفضح جوهر ما يتعرض له جنوب اليمن من مؤامرة تستهدف الجميع، وهي وإن ظهرت كصراع بين طرفي العدوان على اليمن السعودية والإمارات، إلا إنها في حقيقتها تنفيذ فعلي لمخطط استكباري أكبر بكثير من قدرات وتوجهات الأدوات الوظيفية التنفيذية.

وبعيداً عن قراءة الموقف في حدود جغرافية ضيقة، ندرك بأن ما يجري اليوم في جنوب اليمن يمثل امتداداً طبيعياً لما يجري في المنطقة ككل، وتحديداً ما يرتبط بأحلام الكيان المؤقت في فك الحصار اليمني المفروض عليه من جهة، وتوسيع مناطق نفوذه البحري إلى بحر العرب والبحر الأحمر وصولاً إلى باب المندب من جهة أخرى، وهذا ما تؤكده الدراسة الصادرة عن معهد الأمن القومي الإسرائيلي حول تعامل إسرائيل في البحر الأحمر وأهمية تواجدها وإعادة سيطرتها عليه عن طريق بناء تحالفات جديدة مع القوى الموالية للإمارات في جنوب اليمن، وهذا ما تفضحه تصريحات القوى الموالية للإمارات في الجنوب عن رغبتها في التطبيع مع الكيان المؤقت من جهة، تمهيداً لفتح السفارات مقابل الاعتراف بدولة الانفصال لاحقاً ودعمها دولياً من جهة أخرى.

وأميركياً، لقد أدركت أميركا أن هزيمة أنصار الله من خلال المواجهة العسكرية المباشرة مستحيلة، ولهذا توجهت وفق رؤية ترامب للعام الجديد إلى توظيف حلفاء أميركا في المنطقة وتحديداً في جنوب اليمن والإمارات والسعودية لتنفيذ أجندتها في مواجهة أنصار الله، وذلك من خلال اشعال الصراعات الداخلية الممولة، وبالتالي فإن ما يحدث في جنوب اليمن ليس مجرد صراع بين طرفي القوى المتحالفة مع قوى العدوان، بقدر ما هو صراع معقد يضم أطرافاً دولية متعددة تدير ما يحدث على أرض الواقع وفق استراتيجية تهدف إلى بسط النفوذ على الأرض ونهب خيرات البلد، والتأسيس لموضع قدم على الممرات البحرية الدولية في إطار التنافس الدولي المحموم على طرق التجارة العالمية.

وما يجري اليوم في جنوب اليمن لا يمكن فصله عما يجري في بلدان أخرى كالسودان وسوريا، وهذا ما كشفته شبكة "هاف بوست" الإيطالية في تقريرها التحليلي لما يجري اليوم في الجنوب اليمني، حيث أشار التقرير إلى أن السعودية والإمارات "تتنافسان الآن بشراسة على رسم مستقبل المنطقة من اليمن إلى غزة والسودان، وأكد التقرير على أن هذا الصراع يهدف في جوهره إلى بناء نظام عالمي جديد، ويعكس رغبة كل منهما في أن يكون اللاعب الأقوى والوحيد في ساحة جيوساسية معقدة.

وعلى ضوء ما سبق فإن ما يجري اليوم على أرض الجنوب اليمني فإن افشال مخطط تمزيق اليمن وتحويله إلى محمية أمريكية إسرائيلية بإدارة سعودية أمريكية يحتاج إلى استراتيجية عمل تشارك في صنعها المؤسسات الثقافية ومراكز البحث العلمي إلى جانب صُنَّاع القرار، والبدء من صناعة الوعي الجمعي بحقيقة المؤامرة وآليات التصدي لها، بحيث يتحول الجميع بمختلف منطلقاتهم إلى جبهة قومية ووطنية مهمتها الرئيسية الدفاع عن وحدة اليمن وتحرير أراضيه، والتصدي لمؤامرات الداخل والخارج، ورسم مسارات المواجهة وآلياتها، وبالتالي العمل على دراسة وتحليل واستشراف المخاطر والتهديدات، وليس مجرد توصيف الواقع الراهن دون الغوص عميقاً لتفكيك رموز المشكلة ومخاطرها.

وهذا ما تسعى ممثلية الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين في اليمن بالتعاون مع مركز العراق للدراسات ومركز دار الخبرة للدراسات والتطوير والمؤسسة الأكاديمية للمؤتمرات والبحوث والتحكيم العلمي إلى كشفه وتسليط الأضواء عليه، من خلال الفعالية الفكرية هذه تحت عنوان: "المؤامرة الأميركية والإسرائيلية في جنوب اليمن الأبعاد والتداعيات"، على أمل أن تتوجه المؤسسات الثقافية ومراكز البحث العلمي الأخرى إلى تقديم الرؤى والأطروحات الكاشفة لملابسات ما يجري ودوافعه الخفية حتى نؤسس بذلك وعياً مقاوماً ومشاركاً في تحقيق النصر وتجاوز كل العقبات.

مداخلة أ. عدنان عبد الله الجنيد:

قدّم الباحث: عدنان عبد الله الجنيد دراسة بعنوان: "المؤامرة الأميركية–الإسرائيلية في جنوب اليمن: الأبعاد الجيوسياسية والتداعيات الاستراتيجية في ضوء المنهج القرآني"، هذا نصها:

الملخص:

بعد نجاح ثورة الحادي والعشرين من سبتمبر 2014م، بوصفها ثورةً سياديةً رافضةً للوصاية والهيمنة الخارجية، تصاعد قلق قوى الاستكبار العالمي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، من التحولات الاستراتيجية العميقة التي أحدثتها الثورة في اليمن، لا سيما ما يتصل بمضيق باب المندب والممرات البحرية الحيوية. وقد تجلّى هذا القلق في سلسلة من التصريحات والتحركات السياسية والعسكرية الهادفة إلى إفشال الثورة والالتفاف على منجزاتها.

وفي هذا السياق، جرى شحن حرب بالوكالة قادها النظامان السعودي والإماراتي، بمشاركة سبع عشرة دولة، في محاولة لإخضاع اليمن وإعادته إلى دائرة التبعية. غير أن اليمن، بصموده التاريخي، استطاع إفشال هذا العدوان وتحقيق انتصار استراتيجي فارق، فُرضت على إثره معادلة التفاوض لإنهاء الحرب، إلا أن القرار السعودي–الإماراتي ظل مرتهنًا للإرادة الأميركية، التي ما تزال تمارس سياسة الضغط والمماطلة لإدامة الصراع.

ومع اندلاع معركة الفتح الموعود والجهاد المقدس نصرةً لغزة، انتقل اليمن إلى مستوى غير مسبوق من الفعل الاستراتيجي، معتمدًا معادلة ردع جديدة تمثلت في استهداف السفن المرتبطة بالكيان الصهيوني، والبوارج وحاملات الطائرات الأميركية، باستخدام الصواريخ الباليستية والمجنحة والطيران المسيّر. وقد أسفرت هذه المعادلة عن استهداف أكثر من 230 سفينة، وإغراق عدد منها، وإغلاق ميناء إيلات بشكل كامل، متسببةً بخسائر اقتصادية جسيمة للكيان الصهيوني.

كما جرى استهداف أربعة أساطيل وحاملات طائرات أمريكية، كان آخرها حاملة الطائرات ترومان التي اضطرت إلى الفرار من البحر الأحمر، في مشهد مثّل إذلالًا غير مسبوق للبحرية الأميركية. بالإضافة إلى ذلك، نُفِّذت ضربات دقيقة بالصواريخ الانشطارية ضد مواقع حيوية في عمق فلسطين المحتلة، في وقت عجزت فيه القوى الدولية كافة عن منع اليمن من الاستمرار في إسناد غزة، ما أحدث تحولًا استراتيجيًا في موازين الردع الإقليمي والدولي.

تستعرض هذه الدراسة طبيعة التصعيد الممنهج في جنوب اليمن، مع التركيز على محافظة حضرموت كنموذج تحليلي، باعتباره امتدادًا لمشروع استكباري أمريكي–إسرائيلي يهدف إلى تعويض الانكسار العسكري والاستراتيجي في البحر الأحمر، وإضعاف الموقف اليمني المناصر للقضية الفلسطينية.

وتعتمد الورقة منهجية تحليلية تكاملية تدمج بين المنهج القرآني بوصفه إطارًا تفسيريًا لفهم سنن الصراع مع قوى الاستكبار، والتحليل الجيوسياسي المعاصر لفهم ديناميات حروب الجيل الخامس والحروب الهجينة. وتخلص الدراسة إلى أن استراتيجية تبادل الأدوار بين الوكلاء الإقليميين والأدوات المحلية بلغت مرحلة الانكشاف الاستراتيجي، وأن الوعي الشعبي والقبلي المتسلح بالبصيرة القرآنية شكّل حائط الصد الأساسي الذي أفشل تحويل حضرموت إلى ساحة استنزاف داخلي. كما تؤكد الورقة أن اليمن، من خلال تبنّيه مبدأ وحدة الساحات، استطاع كسر معادلات الهيمنة التقليدية، محولًا نقاط الاستهداف إلى نقاط ارتكاز استراتيجية في صالح المشروع التحرري الشامل.

المقدمة:

لم يعد الصراع في الشرق الأوسط يُدار وفق أنماط الحروب التقليدية القائمة على المواجهة المباشرة بين الجيوش، بل بات صراعًا مركّبًا تتداخل فيه الأبعاد العسكرية، والإعلامية، والنفسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ضمن ما يُعرف بـ حروب الجيل الخامس والحروب الهجينة. وفي هذا السياق، يبرز ما يجري في جنوب اليمن، ولا سيما في محافظة حضرموت، كنموذج دالّ على انتقال الاستكبار العالمي من خيار التدخل العسكري المباشر إلى استراتيجية التفكيك الداخلي وإدارة الفوضى.

تسعى هذه الورقة إلى تجاوز القراءات السطحية التي تحصر الأحداث في بعدها المحلي، عبر ربطها بالسياق الاستراتيجي الأشمل، خاصة في ضوء الهزائم التي تكبّدها المشروع الأميركي–الإسرائيلي في البحر الأحمر وغزة، مع اعتماد مقاربة تحليلية تستلهم الرؤية القرآنية في فهم الصراع، حيث لا تُقرأ الوقائع بمعزل عن الفاعلين الحقيقيين ولا عن السنن التاريخية الحاكمة لمسار الهيمنة والأفول.

إشكالية الدراسة وأسئلتها:

الإشكالية الرئيسة:

هل يمثّل التصعيد في جنوب اليمن صراعًا داخليًا مستقلًا، أم أنه امتدادٌ لمشروع استكباري يسعى إلى إعادة إنتاج الهيمنة بعد فشله عسكريًا؟

الأسئلة الفرعية:

- ما الموقع الجيوسياسي لحضرموت في الاستراتيجية الأميركية–الإسرائيلية؟
- كيف تُدار آلية تبادل الأدوار بين القوى الإقليمية والوكلاء المحليين؟
- ما دور الحرب النفسية والإعلامية في هذه المرحلة من الصراع؟
- لماذا يتعثر هذا المشروع في اليمن مقارنة بساحات أخرى؟

المنهجية:

تعتمد الورقة منهجًا تحليليًا تركيبيًا يقوم على:

- التحليل السياسي–الاستراتيجي للأحداث.
- المنهج القرآني كإطار تفسيري لسنن الاستكبار.
- المقاربة الجيوسياسية لأهمية المكان والموارد.
- تحليل الخطاب الإعلامي كأداة حرب نفسية.
- الربط بين الساحات بوصف الصراع وحدة متكاملة.

أولًا: حضرموت في الاستراتيجية الجيوسياسية للاستكبار:

تُعد محافظة حضرموت من أهم المحافظات اليمنية من حيث الامتداد الجغرافي، إذ تمثل قرابة ثلث مساحة اليمن، فضلًا عن ثرواتها الطبيعية وموقعها القريب من ممرات الطاقة والتجارة الدولية. غير أن أهميتها الراهنة تتجاوز البعد الاقتصادي إلى كونها حلقة مفصلية في معادلة الصراع الإقليمي والدولي. **ويأتي استهداف حضرموت في إطار محاولة:**

- ✓ تفكيك النسيج الاجتماعي وزعزعة الأمن والاستقرار.

- ✓ السيطرة على الجزر والموانئ بذريعة حماية الملاحة الإسرائيلية.
- ✓ تحقيق الأطماع السعودية في مدّ أنابيب النفط ومشاريع العبور.
- ✓ تعويض الهزيمة في البحر الأحمر ورفع المعنويات داخل الكيان الصهيوني.
- ✓ استنساخ النموذج السوري في اليمن بدفع أمريكي–إسرائيلي.

إلا أن هذه الرهانات تصطدم بحقيقة أن حكومة صنعاء باتت تمتلك قدرات صاروخية تصل إلى مدى 2000 كم، ما يجعلها الفاعل الأقدر على حماية السيادة اليمنية.

ثانيًا: تبادل الأدواربين القوى الإقليمية والمرتزقة المحليين:

تؤكد الدراسة أن ما يجري في جنوب اليمن هو نتاج تخطيط مركزي في واشنطن وتل أبيب، تُنفِّذه أنظمة إقليمية وأدوات محلية لا تمتلك قرارها السيادي، بل تؤدي أدوارًا وظيفية محددة. ويتجلّى ذلك في:

- تخطيط استراتيجي أمريكي.
- توجيه إسرائيلي مرتبط بأمن الكيان.
- تنفيذ إقليمي سعودي–إماراتي.
- أدوات محلية تعمل ضمن منطق الوكالة.

ويكشف المنهج القرآني هذه البنية المركبة للصراع، حيث تعمل قوى الطغيان عبر شبكة أولياء ووكلاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾. كما أسهم المشروع القرآني، القائم على قاعدة الشهيد القائد السيد حسين الحوثي: «عينٌ على القرآن وعينٌ على الأحداث»، في تعزيز الهوية الإيمانية، ورفع منسوب الوعي، وتحويل اليمن إلى حالة صمود استثنائية أربكت حسابات العدو.

ثالثًا: الحرب النفسية والإدراكية كبديل عن القوة الصلبة:

بعد تراجع فاعلية الردع العسكري الأميركي، لجأ المشروع الاستكباري إلى:

- ✓ تضخيم السيطرة الوهمية.
- ✓ بث الإحباط والتشكيك.
- ✓ تسويق سرديات فصل الساحات.

غير أن هذه الأدوات فشلت أمام الوعي الشعبي المتراكم، والخبرة الميدانية التي كشفت زيف الرواية الغربية.

رابعًا: القبيلة والوعي السياسي في إفشال المخطط:

أثبتت القبيلة اليمنية أنها عنصر توازن واستقرار، لا أداة تفتيت، بفضل وعي سياسي ناضج حال دون الانجرار إلى صراعات داخلية مصطنعة.

خامسًا: وحدة الساحات وسقوط الحدود الوهمية:

تؤكد الدراسة أن المعركة معركة وعي، وأن ما كشفته عملية طوفان الأقصى من زيف الادعاءات الغربية، وسقوط منظومة «حقوق الإنسان» المزعومة، جعل القانون الإلهي المرجعية الأخلاقية الوحيدة الباقية.

لقد كُسر حاجز الخوف، وانكشفت أدوات التفريق الطائفي والمناطقي والمذهبي، ولم يعد ممكنًا مواجهة هذا المشروع إلا عبر وحدة الساحات، والاعتصام بحبل الله، ومواجهة العدو بوصفه كتلة واحدة.

النتائج:

- التصعيد في جنوب اليمن جزء من مشروع صهيو–أمريكي عابر للحدود.
- الحرب النفسية جاءت تعويضًا عن الفشل العسكري.
- تبادل الأدوار بين الوكلاء أداة مركزية لإدارة الفوضى.
- الوعي الشعبي والقبلي حسم المعركة داخليًا.
- اليمن يمثل حالة استثنائية في كسر الهيمنة.

الخاتمة:

تخلص الورقة إلى أن المشروع الأميركي–الإسرائيلي في جنوب اليمن بلغ مرحلة الانكشاف الاستراتيجي، وأن ما يجري يعكس مؤشرات أفول لا تمدد. لقد أثبت اليمن امتلاكه مشروعًا تحرريًا نهضويًا، يقوده السيد القائد عبد الملك الحوثي، مكّنه من كشف أدوات العدو وإفشال مؤامراته المستقبلية، ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ﴾ (يوسف: 21)

التوصيات:

- اعتماد المنهج القرآني إطارًا تحليليًا في دراسات الصراع.
- تعزيز الخطاب الإعلامي الواعي المضاد للحرب النفسية.

- دعم وحدة الجبهة الداخلية ورفض الصراعات المصطنعة.

مداخلة عضو الرابطة د. عزيز عبد الله القاسم: ورقة عمل بعنوان: "اليمن في استراتيجية الأمن القومي الأميركية لعام 2025"، وفيها:

مقدمة:

في العام 1986، صدر قانون إعادة تنظيم وزارة الدفاع الأميركية1، ويفرض القانون الجديد على الرئيس الأميركي، الرفع بتقرير إلى الكونغرس يتضمن استراتيجية الأمن القومي التي تعمل عليها إدارته. وفي عهد الرئيس، رونالد ريغان، صدر أول تقرير يحمل هذا العنوان وذلك عام (1987).

وبعد انتهاء الحرب الباردة عام 1991م، تطور الموضوع من مجرد تقرير فني عن مسائل الدفاع والحرب إلى ما يمكننا اعتباره ميثاق سياسي استراتيجي، يقدم فيه الرئيس الأميركي رؤيته للعالم، بما في ذلك المخاطر التي تواجه الأمن القومي الأميركي، إلى جانب تحديد الأولويات، كما أن هذه الوثيقة تعكس رسائل عامة للأعداء والأصدقاء عن موقف واشنطن تجاه القضايا الدولية المرتبطة بها.

✓ **استراتيجية الأمن القومي الأميركي 2025قراءة عامة:**

في الرابع من ديسمبر/كانون الأول نشرت الإدارة الأميركية "وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأميركي 2025."

وفي مقدمتها، تلمح الوثيقة إلى ما يمكن وصفه بحالة "الإرهاق الإمبراطوري[2]"، أي الإقرار بأن مشروع السيطرة الشاملة بعد الحرب الباردة أرهق القاعدة الصناعية الأميركية، واستنزف الطبقة الوسطى، وأغرق البلاد في حروب لا رابط مباشر بينها وبين "المصلحة القومية" كما تُعرّفها الإدارة الحالية، وهذا ما يمكن النظر إليه على أنه تأسيس نظري لتحوّل في تعريف الأمن القومي نفسه.

وبناء على هذه الرؤية فيمكننا القول إن هذه الوثيقة تُعيد تعريف "الأمن القومي الأميركي" بناءً على مصفوفة من الأولويات المحدّدة: (تحصين الداخل وحدوده، استعادة السيطرة على سلاسل الإمداد، حماية القاعدة الصناعية، تأمين التفوق في الذكاء الاصطناعي والتقانة المتقدمة، وتعزيز مكانة الدولار والنظام المالي الأميركي كعمود فقري للاقتصاد العالمي). بذلك تنتقل واشنطن من منطق "الإمبراطورية الكونية" التي تثقل كاهلها التزامات سياسية وعسكرية في كلّ القارات، إلى منطق "القوّة

[1] مستقبل الشرق الأوسط في ظل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، - https://futureuae.com
[2] محمد حسين سبيتي، وثيقة "الأمن القومي الأميركي" 2025. القيادة من وراء الستار، المركز الديمقراطي العربي، 90 ديسمبر 2025، https://democraticac.de/?author=2

الإمبراطورية المتمركزة في ذاتها[3]" التي تحافظ على تفوقها من خلال أدوات غير مباشرة: الاقتصاد، التمويل، الفضاء السيبراني، والمعايير التكنولوجية.

كما أن الوثيقة حددت المبادئ والأهداف التي تعمل الإدارة الأميركية على تحقيقها، وكذلك حددت طرق تنفيذها عبر الوسائل العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية وأدوات القوة الناعمة، كما أعادت ترتيب أهمية دول العالم ومناطقه حسب التوجه الأميركي: الأميركيتان، وآسيا، وأوروبا، والعالم العربي والإسلامي (الشرق الأوسط)، وإفريقيا.

✓ **<u>المبادئ العامة في الاستراتيجية الأميركية 2025م:</u>**

ويمكن تلخيص المبادئ التي وردت في الاستراتيجية الجديدة في خمس نقاط أساسية هي:

- **<u>المصالح الأميركية أولاً:</u>** وقد نصت الاستراتيجية على أن التعدي عليها يمثل تهديداً لأمن البلاد؛ كما قررت بأن على السياسة الخارجية للولايات المتحدة أن تكون في خدمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، بما يتوافق مع المبدأ الأميركي الترامبي "أميركا أولاً" ضمن "الواقعية المرنة". وهنا يمكننا القول إن العولمة لم تعد ذات أهمية في هذه الاستراتيجية، بل وصفتها بأنها "مفهوم أجوف" وأن الهدف منه هو خدمة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات وليس الدول والشعوب، وأن زمن العولمة قد انتهى لصالح الأمم والدول القومية[4].
- التخلي عن العديد من المبادئ الأميركية السابقة مثل اللبرالية والديمقراطية وحقوق الانسان، التي سارت عليها العديد من الإدارات السابقة، مع احترام استقلال الدول وحقها في اختيار نظم الحكم النابعة من تاريخها وتقاليدها وثقافتها.
- إعادة ترتيب العلاقات والتحالفات الدولية، وإعادة التموضع الأميركي من قيادة النظام الدولي الليبرالي متعدد الأطراف، على أن يكون محور التحالفات هي المصالح الأميركية، لا سميا منها العلاقات الثنائية، بما يساهم في جعل الشركاء وخاصة منهم الشركاء الأوروبيين وفي شرق اسيا يتحملوا مزيداً من مسؤولياتهم الدفاعية.
- الأمن القومي الأميركي مرتبط بالأمن الاقتصادي والتكنولوجي، وهذا ما يفرض على القيادة الأميركية العمل على ضمان الهيمنة في مجال الطاقة، وحماية سلاسل التوريد الحيوية، والعمل على تقليص الاعتماد على الخصوم فيما يخص التكنولوجيات الحساسة.
- السلام من خلال القوة؛ وموضوع القوة مفهوم متعدد يشمل القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية؛ بما تعمل على حماية السلام وردع التهديد.

---

[3] محمد حسين سبيتي، وثيقة "الأمن القومي الأميركي" 2025. القيادة من وراء الستار، مرجع سابق.
[4] مستقبل الشرق الأوسط في ظل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، https://futureuae.com -

وبهذا يمكننا الجزم بأن استراتيجية 2025م، تعمل على توفير إجابة على سؤال كيف يمكن الحفاظ على الدور الأميركي لقيادة العالم؟، ولهذا تقول الاستراتيجية، يجب العمل على: استمرار الدولة الأكثر ثراءً، والأسبق تكنولوجياً، والأقوى عسكرياً؛ وفي هذا الإطار يمكننا فهم بيان البيت الأبيض تعليقا على الاستراتيجية "بأنها مسار عملي يعمل على ضمان بقاء الولايات المتحدة أعظم وأنجح دولة في التاريخ البشري".

✓ **<u>تراجع: العالم العربي والاسلامي (الشرق الأوسط):</u>**

هاجمت استراتيجية الأمن القومي الأميركي الحالية، الاستراتيجيات السابقة باعتباره اهتمت بكل القضايا والصراعات في العالم، مؤكدة بأن هذا "غير واقعي". وأكدت على ضرورة تحديد الأولويات؛ موضحة أن حماية المصالح الحيوية أو الجوهرية للدولة يجب أن يكون الهدف الأساسي للسياسة الخارجية.

ولهذا يمكننا فهم المراجعة الأعمق تجاه العالم العربي أو ما يسمى (الشرق الأوسط). فعلى مدى عقود شكلت المنطقة أولوية مطلقة في السياسة الخارجية الأميركية، لكن اليوم نجد أنها لم تعد مركزية في الأمن القومي الأميركي. وهذا عائد لعدة أسباب، الأول: الاكتفاء الذاتي الأميركي من النفط، والثاني: أن المنطقة لم تعد ساحة صراع دولي بل ميدان تنافس بين قوى كبرى ومتوسطة، وهو مستوى يمكن لواشنطن أن تديره عن بُعد عبر شبكة تحالفات معززة، من دون أن تنغمس مجددًا في حروب بناء الدول كما في العراق وأفغانستان[5].

المنظور الأميركي الحالي يرى بأن الشرق الأوسط تراجع في سلم الأولويات، ولهذا يجب على الولايات المتحدة "نقل الأعباء وبناء السلام"، وإلغاء الهيمنة اليومية للمنطقة على جدول أعمال السياسة الأميركية التي تقول الاستراتيجية بأنها "انتهت إلى غير رجعة" وهذا ما يفرض على الولايات المتحدة القبول بالأوضاع السياسية للمنطقة، كما أشارت الاستراتيجية بشكل واضح إلى ضرورة تخلي الولايات المتحدة عن "المحاولات الفاشلة" في تغيير الأنظمة السياسية من الخارج؛ كما رأت أن مفتاح نجاح العلاقات يكمن في "قبول المنطقة وقادتها وشعوبها كما هي مع التركيز على المصالح المشتركة".

✓ **<u>اليمن في استراتيجية الأمن القومي الأميركية لعام 2025:</u>**

في بداية فترة الرئيس الأميركي جون بايدن (2021) أعلنت الإدارة الأميركية بأنها ستعمل على إنهاء الحرب على اليمن، وعن دعم الحكومة اليمنية الموالية للتحالف، وفي هذا السياق قامت الإدارة بإلغاء تصنيف أنصار الله كمنظمة إرهابية أجنبية، الذي اتخذته إدارة ترامب، كما علّقت مبيعات أسلحة هجومية للسعودية معللة ذلك بالضغط من أجل إنهاء الحرب. كما تم تعيّن مبعوث أمريكي خاص إلى اليمن.

[5] محمد حسين سبيتي، وثيقة "الأمن القومي الأميركي" 2025. القيادة من وراء الستار، مرجع سابق.

لكن الأوضاع تغيرت أواخر 2023 بعد اعلان المساندة اليمنية لطوفان الأقصى، وما تلا ذلك من استهداف الجيش اليمني للبحرية الصهيونية في البحار اليمنية، إذ أعلنت إدارة بايدن عزمها على إعادة إدراج أنصار الله كحركة إرهابية عالمية (SDGT) وأعادت بيع الذخائر الموجهة للسعودية.

بعد ذلك أعلنت واشنطن الحرب على اليمن، ونفذت ضربات جوية ضد العديد من المدن اليمنية، كما منعت أي تسوية بين اليمن والسعودية من خلال ربط مسار السلام بوقف الحصار اليمني على الملاحة الصهيونية، وأوضحت أنها ستعارض أي اتفاق يمنح من أسمتهم " الحوثيين" مكاسب مالية أو سياسية ما دامت هجماتهم على الشحن مستمرة بحسب زعمها، وهذا ما عطل كل مساعي السلام في المنطقة.

بعد وصول إدارة ترامب الى البيت الأبيض في 2025، انتهجت الإدارة الجديدة التصعيد العسكري. ففي مارس 2025، أصدر الرئيس ترامب قرارا بتصنيف أنصار الله كمنظمة إرهابية أجنبية (FTO). وعقب ذلك أعلن الحرب على اليمن من خلال عملية عسكرية جوية واسعة النطاق باسم "عملية الفارس الجسور" بهدف منع المساندة اليمنية للشعب الفلسطيني ومنع الحظر البحري اليمني على الملاحة الصهيونية، واستمرت العملية من مارس الى مايو 2025.

وفي مايو 2025، وبشكل مفاجئ، أعلنت واشنطن إنهاء الحرب على اليمن بموجب هدنة توسطت فيها عمان، واتفق الطرفان على وقف الغارات الأميركية على اليمن مقابل وقف الاستهداف اليمني للسفن الأميركية.

انعكس الفشل الأميركي في اليمن على مسارين الأول: على صنعاء والقوى الوطنية التي رأت بأنها استطاعت إفشال الأهداف الأميركية من الحرب، وأنها استطاعت اجبار واشنطن على التخلي عن أهم حلفائها في المنطقة، وهذا يُعد انتصارا لا لبس فيه. أما الطرف الثاني فهم حلفاء واشنطن في المنطقة، حيث رأت الرياض وأبو ظبي في الانسحاب الأميركي دليلًا على تقلب الموقف الأميركي وصعوبة الركون إليه.

لعل من أهم نتائج الانتصار اليمني مع واشنطن أو ما يسميه البعض "الفشل الأميركي في اليمن " هو انكفاء الولايات المتحدة عن الملف اليمني: فبعد انتهاء مهمة المبعوث الأميركي الخاص لليمن لم تُعيّن الإدارة الحالية مبعوثًا جديدًا. تلى ذلك إيقاف معظم المساعدات الخارجية المقدمة لليمن، ليس في المناطق الحرة فقط، بل حتى مناطق القوى المدعومة أمريكيا، لكن ورغم كل ذلك فلا يمكننا القول بأن الولايات المتحدة تريد ترك اليمن، فمعطيات الميدان تقول بأن الموقف الأميركي المعادي لليمن لم يتغير، لكن هناك تغيير في أسلوب وطرق الاستهداف وهذا ما تعكسه استراتيجية الامن القومي الأميركية 2025م.

✓ **<u>مقارنة بين الاستراتيجية الأميركية في المراحل السابقة وبين الاستراتيجية الحالية (2025):</u>**

تحوّلت مقاربة واشنطن للملف اليمني من الانخراط الدبلوماسي، ودعم الكيانات اليمنية المتحالفة معها، إلى التركيز على الأمن البحري ومكافحة ما تسميها واشنطن "التهديدات المباشرة". لقد حلّت أولوية حماية الممرات المائية الاستراتيجية محل هدف إعادة بسط سلطة القوى المنضوية تحت راية التحالف على كامل الجغرافيا اليمنية.

ركزت استراتيجية 2025م على احتواء من تسميهم "الحوثيين" وردعهم عن تهديد الملاحة الدولية والأمن الإقليمي -بحسب المزاعم الأميركية -من دون الانخراط في حرب طويلة، وهذا ما يعني التخلي عن السعيٍ المعلَن لإنهاء-ما تسميه واشنطن-الحرب الأهلية عبر تسوية سياسية ودعم إعادة بناء دولة يمنية موحّدة.

أما فيما يخص أنصار الله فقد استمرت استراتيجية 2025 في تصنيف من تسميهم الحوثيين "جماعة إرهابية" وفرض عقوبات عليهم، مع تبنّي نهج يقوم على استخدام القوة العسكرية الجوية المحدودة كلما تحوّل سلوكهم إلى تهديد مباشر للمصالح الأميركية أو للملاحة بحسب الوصف الأميركي.

أما الطرف الاخر أو ما تسمى "الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا"، فعلى مدى السنوات الماضية كانت السياسيات الأميركية داعمة لتلك الحكومة وقدمت لها الكثير من الدعم السياسي والمساعدات الإنسانية، الان ومن خلال المقاربة التي يمكن استنتاجها من الاستراتيجية الجديدة 2025، يمكن أن يكون هناك شبه تجميد للدعم السياسي والمادي، وكذلك سيستمر غياب أي مبعوث أمريكي خاص، وبهذا يمكننا القول إن أي تسوية يمنية قد لا تكون الولايات المتحدة طرفا مباشرا فيها، بل سيكون للأمم المتحدة ولحلفاء أميركا الدور الأكبر في ذلك.

في الجانب العسكري: اتخذ التموضع العسكري الأميركي خلال الفترة الماضية حالتين: الاولى ما يمكننا تسميته " القيادة من الخلف" وفيها اقتصر الدور العسكري الأميركي، على عدم التدخل العسكري المباشر ضد القوى الوطنية في صنعاء والاكتفاء بدور مساند لتحالف العدوان على اليمن، وقدم خلالها المعلومات الاستخباراتية والدعم اللوجستي، أما الحالة الثانية فتمثلت في الانخراط المباشر في العدوان على اليمن "2025/2023م".

في استراتيجية 2025 قد تتبنى واشنطن خيار الانخراط الجوي المباشر بصورة مؤقتة لمعاقبة" من يهددون الملاحة الدولية بحسب زعمها، مع التأكيد على عدم التورط في أي استنزاف، والاعتماد على الثقل العسكري البحري من خلال دوريات بحرية دولية لحماية خطوط الشحن بدلًا من الانخراط في حرب برية أو حملة طويلة.

✓ **<u>الدول الخليجية:</u>**

على امتداد الفترة الماضية تعاملت الولايات المتحدة مع دول تحالف الحرب على اليمن وفق استراتيجية "القيادة من الخلف" ثم وفق منطق الابتزاز من خلال منع بيع بعض الأسلحة، مع التركيز الخطابي على "الحل الشامل"، أما فيما يخص استراتيجية 2025، فتقوم على تقاسم أعباء الأمن الإقليمي مع الدولتين الخليجيتين (السعودية والإمارات) مع تصدرهما للمشهد اليمني، وغياب واشنطن عن الواجهة، وفي إطار تقاسم الأعباء تقوم واشنطن بتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي وبالتنسيق الوثيق مع الدولتين الخليجيتين لمواجهة القوى الوطنية أو من تسميهم واشنطن "الحوثيين.

✓ **<u>الإمارات الوكيل الإقليمي:</u>**

دخلت الامارات كطرف في العدوان على اليمن بأجندة مختلفة عن الاجندة السعودية، رغم انضوائها تحت عملية "عاصفة الحزم" بقيادة المملكة العربية السعودية، فقد ركزت الاستراتيجية الإماراتية في اليمن على هدفين أساسيين:

1-**استراتيجي:** تمثل بالسيطرة الاماراتية على المناطق الاستراتيجية في السواحل والجزر اليمنية. ولتحصين وجودها في هذه المواقع الاستراتيجية عملت الامارات على بناء العديد من القواعد العسكرية في بعض الجزر والموانئ: (كجزيرة سقطرى وميناء المخا وجزيرة ميون). وسيطرة الامارات على العمق الاستراتيجي لليمن، رجح كفة أبو ظبي على الكفة السعودية، كما منحها عمقًا استراتيجيًا ضد المنافسين الإقليميين كتركيا وقطر والصين ليس في السواحل اليمنية فقط بل وحتى في القرن الأفريقي.

2-**اقتصادي:** تُمثل (شركة موانئ دبي العالمية) الذراع اللوجستي العالمي لدولة الامارات، وقد عملت الشركة على الاستثمار في تشغيل وإدارة الموانئ في اليمن كما حصل مع ميناء عدن خلال الفترة من (2006 /ا 2011)، وبعد الانخراط الاماراتي في العدوان على اليمن (2015) عملت الامارات على انشاء مواني صغيرة في جنوب اليمن كبدائل عن ميناء عدن الواقع تحت سيطرة التحالف.

على المستوى الإقليمي تدير شركة (موانئ دبي العالمية) موانئ في السعودية (ميناء جدة) ومصر (ميناء السخنة) ولهذا فقد تأثرت الشركة بالحظر الذي فرضته القوات اليمنية على الملاحة الصهيونية خلال فترة المساندة اليمنية، ووفقا لبعض البيانات فقد تراجعت حركة السفن عبر موانئ البحر الأحمر بنسبة 50% تقريبًا، وانخفض نشاط ميناء جدة السعودي بـ 70% تقريبًا.

على الساحة اليمنية عززت أبو ظبي جهودها في دعم المليشيات الموالية لها (كالانتقالي بقيادة عيدروس الزبيدي، ومليشيات الساحل الغربي بقيادة طارق صالح) كل هذه بهدف ضمان حضورها في أي ترتيبات مستقبلية تخص موانئ الجنوب أو الأمن البحري. أما على الساحة الإقليمية والدولية فزادت أبو ظبي من تعاونها الأمني مع الأميركيين والأوروبيين في "مبادرات حماية الملاحة" وفق زعمهم.

- ✓ **استنتاجات عامة:**

في قراءة عامة لوثيقة الأمن القومي الأميركي لعام 2025 يمكننا الجزم بأنها تؤسس لمرحلة "القيادة من الخلف"، وبهذا ينتقل الدور الأميركي من دور رئيسي ترتبط به كل الأدوار، إلى دور ضابط الايقاع.

ووفقا لما يرى الدكتور محمد حسين سبيتي فإن "العالم يدخل مرحلة ما بعد الإمبراطورية الأميركية التقليدية، لكنّه لم يدخل بعد مرحلة ما بعد الهيمنة الأميركية.[6] الفارق بين المرحلتين جوهري، فالأولى تتعلق بتقليص الحضور العسكري المباشر والاحتلالات الطويلة، والثانية تتعلق بالتنازل عن موقع الصدارة في تحديد شكل النظام الدولي. الوثيقة تقول بوضوح إن

[6] محمد حسين سبيتي، وثيقة "الأمن القومي الأميركي" 2025. القيادة من وراء الستار، مرجع سابق

واشنطن مستعدة للأولى، لكنّها لا تزال تقاوم الثانية بكلّ ما تملك من أدوات". ولهذا فمن يدرك من الدول هذا الفارق، ويقرأ النصوص بما فيها وما تغاضت عنه، يستطيع أن يعيد رسم موقعه في الخريطة الجديدة قبل أن تفرض عليه من خارج حدوده.

وفقا لما ورد في الاستراتيجية – ولو بشكل غير مباشر-فإن على الدول العربية إعادة قراءة الموقف الأميركي الجديد القائم على المعادلة التالية: "أميركا لن تحميك لأنها تحب قيمك أو تحتاج نفطك، بل ستحميك فقط إذا كنت شريكاً تكنولوجياً، أو مستثمراً في صناعتها، أو جزءاً من التحالف الأمني ضد إيران.[7]

✓ **<u>استنتاجات اليمن:</u>**

- ترتكز الاستراتيجية الأميركية لعام 2025 في منطقتنا العربية والاسلامية (الشرق الأوسط) على مبدأ "نقل المسؤوليات الأمنية إلى الشركاء الإقليميين" ما يعني نقل كثير من تفاصيل الملف اليمني – ولو ظاهريا -إلى دولتي الامارات والسعودية ومن خلفهم كيان العدو الصهيوني.
- تغيير المقاربة الأميركية للملف اليمني والتي كانت – بحسب ما يُصرح الأميركي – منصبة على بناء السلام الداخلي في اليمن، لتحل محلها المقاربة القائمة على حماية المصالح الاستراتيجية "الملاحة ومكافحة الإرهاب". إذ لم تعد الولايات المتحدة تقوم بدور "الشرطي العالمي" منفردة، بل تحث الحلفاء على تحمل المسؤولية الرئيسية عن أمن مناطقهم بدعم أمريكي عند الضرورة.
- **<u>السعودية:</u>** تنظر واشنطن إلى السعودية باعتبارها القائد الطبيعي للتحالف الداعم لما تسمى "الشرعية"، أواخر 2023، أنهت إدارة بايدن تعليق مبيعات الأسلحة الهجومية للسعودية. بعد فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية، كان هناك اعتماد أمريكي شبه واضح على الدعم السعودي، فخلال العدوان الأميركي على اليمن في 2025 عملية "الفارس الجسور" اشارت العديد من التقارير الى مساندة سعودية للعدوان الأميركي خصوصًا في الدفاع الجوي والتزود بالمعلومات الاستخباراتية.
- في 19 أيلول سبتمبر أطلقت السعودية وبريطانيا، مبادرة لدعم "قوات خفر السواحل اليمنية" في البحر الأحمر وخليج عدن، وشاركت أكثر من 35 دولة في مؤتمر عقد في الرياض، لإطلاق «شراكة الأمن البحري اليمنية» بحضور الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والصين واليابان والاتحاد الأوروبي ودول الخليج وحكومة عدن. وبحسب ما جاء في بيان للسفارة البريطانية، تأتي هذه الشراكة «استجابة للتحديات الأمنية البحرية الخطيرة التي تهدد الاستقرار

---

[7] نور نبيه جميل، قراءة تحليلية مركبة لاستراتيجية الأمن القومي الامريكي 2025، مركز حمورابي، ديسمبر 2025م، https://www.hcrsiraq.net/

الإقليمي وخطوط التجارة الدولية»[8]. كما أن هناك العديد من التقارير التي تتحدث عن التعاون السعودي البريطاني لمنع " تهريب الأسلحة الإيرانية للحوثيين وتأمين السواحل" بحسب زعم الدولتين.

- يعول صناع القرار الأميركيين على الرياض في احتواء من يسموهم "الحوثيين" عبر الحوار أو القوة العسكرية المحدودة.

- **الإمارات:** ترى الاستراتيجية الأميركية أن للإمارات دورًا حيويًا في جنوب اليمن وعلى طول سواحله. فالإمارات تمتلك نفوذًا واسعًا عبر مليشيات محلية موالية لها (في عدن والساحل الغربي وحضرموت وسقطرى)، وهذا ما يؤهلها للعب دورا محوريا في أي عدوان على صنعاء. ووفقا للعديد من الدراسات الأميركية فإن الولايات المتحدة تعول في أي حرب برية "للقضاء على الحوثيين" على ضرورة الاستعانة بالمليشيات التي دربتها ومولتها أبو ظبي (مليشيات العمالقة والانتقالي ومليشيات طارق في الساحل الغربي) بدعم من سلاح الجو الأميركي أو السعودي.

- كما يعول صانع القرار الأميركي على الدور الاماراتي في إدارة الوضع في الجنوب، وفي حماية مصالح الغرب هناك: "حماية الملاحة" ومكافحة ما يسمى "الإرهاب" لكن كل هذا يتطلب بحسب ما ذكر (معهد واشنطن) من الإدارة الأميركية أن تقوم بتوحيد السعوديين والإماراتيين وفق رؤية استراتيجية موحدة.

- نجاح وكلاء واشنطن مرتبط بحسب خبراء بقيام الولايات المتحدة "بدور المايسترو" لتوحيد أجندة الطرفين، ومنع عمل كل منهما في اتجاه متعارض، ما يعني بأن على واشنطن أن ترافق توزيع المهام الأمنية على حلفائها بجهود دبلوماسية وفق رؤية موحدة، ما لم فقد يتم تقويض الأهداف الأميركية على شظايا خلافات الحلفاء.

✓ **<u>مؤشرات تغلب الوكيل الاماراتي:</u>**

- منذ بدء العدوان على اليمن، تبنت الإمارات استراتيجية نفوذ ترتكز على السيطرة البحرية والموانئ، وفي سبيل تحقيق ذلك سعت أبو ظبي لبناء نفوذ طويل الأمد عبر الإمساك بمفاصل السواحل اليمنية، ومنافذه البحرية الاستراتيجية.

- كما انخرطت أبو ظبي في بناء قواعد عسكرية صغيرة قرب بعض الموانئ (كميناء المخا وجزيرة ميون) لتحصين وجودها. هذه التحركات جميعها جعلت الإمارات صاحبة سطوة على معظم الشريط الساحلي اليمني المطل على طرق التجارة.

اقتصادياً:

[8] صحيفة الاخبار اللبنانية، https://www.al-akhbar.com/

- يعزز امتداد شبكة موانئ الإمارات إلى البحر الأحمر والبحر العربي مكانتها كمركز لوجستي عالمي. فموانئ دبي العالمية تدير موانئ في السعودية (جدة) ومصر (السخنة) أيضًا، وبالتالي فإن تأمين الاستقرار البحري في البحر الأحمر يصب مباشرة في مصلحة أعمالها.

- ومن هنا يمكننا فهم – ولو بشكل جزئي-الاستثمار الاماراتي في حماية مصالحها البحرية، فعلى الساحة اليمنية عززت أبو ظبي جهودها في دعم المليشيات الموالية لها (كالانتقالي بقيادة عيدروس الزبيدي، ومليشيات الساحل الغربي بقيادة طارق صالح) كل هذه بهدف ضمان حضورها في أي ترتيبات مستقبلية تخص موانئ الجنوب أو الأمن البحري. أما على الساحة الإقليمية والدولية فزادت أبو ظبي من تعاونها الأمني مع الأميركيين والأوروبيين في "مبادرات حماية الملاحة وفق زعمهم.

✓ <u>**تطورات المشهد اليمني:**</u>

- محور الاهتمام العالمي باليمن سيكون منصبا على ما يتعلق بالملاحة الدولية، وليس القضايا الداخلية كما كان سابقا.

- سيكون هناك دور أكبر لبريطانيا باعتبارها صاحبة الخبرة التاريخية في العديد من الملفات اليمنية، وخاصة فيما يخص هندسة التقسيم لليمن وموضوع الحصار (الاقتصادي – العسكري-التكنولوجي على صنعاء).

- سيعمل الاتحاد الأوروبي على التواجد بشكل كبير في الملف اليمني، سوء من خلال التواجد البحري عبر (اسبيدس) او من خلال العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية مع السعودية والامارات وحلفائهم في اليمن.

- سيتم التعامل مع الامارات بشكل كبير من قبل (أميركا – بريطانيا -كيان العدو) فيما يخص اليمن باعتبارها تملك الكثير من الأوراق التي تهم القوى الغربية (السواحل والمناطق الاستراتيجية اليمنية + التطبيع الكامل مع كيان العدو+ القابلية الكاملة للانخراط في أي مشاريع غربية لحصار اليمن وتنفيذ الاجندة الغربية ضد القوى الوطنية في صنعاء)

- لا يمكن فصل سيطرة الانتقالي الموالي للإمارات على المناطق الشرقية المحسوبة على السعودية عن الدور الجديد لدويلة الامارات، ولهذا قد يكون لحلفاء الامارات دور أكبر في اليمن، وربما قد يدعم الغرب المشروع الاماراتي القائم على تقسيم اليمن الى ثلاث دول: (جنوبية بقيادة الانتقالي/ دولة في وسط اليمن ممتدة من الساحل الغربي الى مارب بقيادة طارق صالح/ دولة شمالية بقيادة أنصار الله).

- سيعمل كيان العدو الصهيوني على أن يكون له حضور في الملف اليمني سوء بشكل مباشر أو من خلال الحلفاء.

- تطورات المشهد اليمني تنفي الى حد بعيد عودة الحرب العسكرية وخاصة في شلكها السابق (حرب التحالف بقيادة السعودية أو الحرب الأميركية) وهذا لا يعني انتفاء الحرب العسكرية بشكل نهائي لكن قد يكون هناك ما يسمى (الضربات الوقائية) او ما تسمى بالحرب بين الحروب.

- سيعمل الأعداء على الحرب الاقتصادية بشكل كبير سوء من خلال الحصار أو العقوبات أو منع التصدير، وكذلك سيعمل العدو على تفعيل الحرب الأمنية والتكنولوجية ليس بهدف اسقاط النظام الثوري في صنعاء – رغم أنه غير مستبعد-ولكن بهدف الاحتواء.
- قد تعمل العديد من الدول على فتح خطوط مباشرة مع صنعاء وخاصة روسيا والصين ولهذا من المفيد لصنعاء العمل وفق ما يسمى الدبلوماسية الناجحة
- سيكون لليمن دور مهم جدا فيما يخص كثير من قضايا محور المقاومة، لاسيما وأن المنطقة مقبلة على الاصطفاف في محورين أساسين محور المقاومة ومحور الصهينة.
- ستعمل تركيا على التواجد بشكل كبير في اليمن وبهذا قد يتحول التنافس الصهيوني التركي الى صراع في العديد من الساحات (سوريا واليمن والصومال).

مداخلة عضو الرابطة الأستاذ حلمي الكمالي: واستحضر فيها ورقة سياسية كان قد نشرها في مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير بعنوان: خفايا الصراع السعودي الإماراتي من رمال الخليج إلى صحراء اليمن"، وفيها:

فجأةً وبشكلٍ دراماتيكي، أعلنت قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتياً، صبيحة الرابع من ديسمبر2025 ، سيطرتها الكاملة على محافظة حضرموت، شرقي اليمن، أكبر المحافظات اليمنية والغنية بالنفط .وجاء ذلك بعد أقل من 48 ساعة على توغّلها في مديريات الوادي والصحراء، حيث تمكنت من الاستيلاء على مقرات ومعسكرات قوات المنطقة العسكرية الأولى، الخاضعة لسيطرة حزب الإصلاح والموالية للسعودية، من دون مواجهة أو مقاومة حقيقية تُذكر.

لتصحو الرياض على انقلاب عسكري جديد نفّذه الشريك الأول والأساس في تحالفها العدواني على اليمن، وهو ما فتح باب التساؤلات حول خفايا الصراع القائم بين قطبي هذا التحالف، والممتد من رمال الخليج إلى صحراء اليمن .الأمر الذي يدفعنا في هذا التقرير إلى تسليط الضوء على ماهية هذا الصراع والبحث عن جذوره، استناداً إلى الوقائع والشواهد التاريخية الواضحة للعيان، وما يدور خلف الكواليس والأبواب المغلقة، والكشف عن أسباب ودوافع هذا الصراع الذي بات عنواناً للعلاقات المتوترة بين أبو ظبي والرياض خلال العقد الأخير، مع التركيز على تداعياته المباشرة على مستقبل التحالف في اليمن، والأوضاع الداخلية للبلدين، وحضورهما على الساحة الإقليمية والدولية.

الجذور التاريخية للصراع:

قبيل استعراض تفاصيل الصراع بين السعودية والإمارات على أرض اليمن، لا بد من العودة إلى جذور هذا الصراع بين الدولتين، والذي بدأت تتشكل ملامحه مطلع أربعينيات القرن الماضي، حين حاول مؤسس الدولة السعودية الحديثة وملكها

الأول، عبد العزيز آل سعود، فرض السيطرة على مناطق حدودية مع الإمارات، وهي مناطق غنية بالنفط، مثل واحة البريمي، وحقل الشيبة، وخور العديد.

وقد ظلت السعودية تطالب بفرض سيادتها على هذه المناطق إلى أن نجحت في ضم أجزاء واسعة منها بموجب اتفاقية جدة عام1974 ، مقابل اعتراف سعودي بدولة الإمارات، التي اعتقدت لاحقاً أنها تعرضت لخداع وسطو على أهم مناطقها النفطية. وبقي هذا الملف الشائك بمثابة شرارة مستدامة، يُعاد إشعالها كلما احتدمت التوترات بين الطرفين، وكان من أشهر تجلياتها قيام السلطات السعودية مطلع العام2009 ، بإصدار قرار يمنع الإماراتيين من دخول أراضيها، على خلفية احتواء بطاقات الهوية الإماراتية على خريطة تُظهر أراضي سعودية على أنها جزء من دولة الإمارات.

انعكاسات الصراع على المشهد الإقليمي:

ومن صراع الحدود إلى صراع النفوذ، يتجلى التنافس بين السعودية والإمارات في الساحة الإقليمية، أولاً ضمن إطار سياسي، من خلال التورط في الشؤون الداخلية لعدد من الدول، مثل مصر وليبيا والسودان وسوريا واليمن .إذ تتنافس الدولتان منذ عقود على لعب دور» الذراع الأميركية الطولى «في المنطقة، حيث تقدم كل منهما نفسها كوصيّ مباشر على تنفيذ سياسات وأجندات الولايات المتحدة الأميركية .ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في انخراط الطرفين، بطرق وأشكال مختلفة ومتباينة، في عدد من الملفات الساخنة إقليمياً، وإن كانت جميعها تصب في نهاية المطاف في خدمة المشاريع الأميركية.

ويرتبط صراع النفوذ بين السعودية والإمارات كذلك بمصالح اقتصادية، في مقدمتها التنافس على زعامة» منظمة أوبك«، ولا سيما ما يتعلق بالقرارات السعودية داخل المنظمة، خصوصاً تلك المرتبطة بخفض إنتاج النفط .وكان أبرز تجليات هذا الخلاف الرفض الإماراتي العلني لقرار سعودي بخفض الإنتاج خلال اجتماع المنظمة في 5 يوليو2021 ، وهو ما فجّر لاحقاً أزمة ومشادات إعلامية بين مسؤولي الطرفين، إذ اعتبرت أبو ظبي القرار تعسفياً ومضراً بأحد أهم مصادر أمنها القومي.

ومن الجوانب الاقتصادية البارزة التي طالما أسهمت في إشعال جذوة التوتر بين البلدين، الصراع على استقطاب واحتضان الشركات العالمية .وقد تناولت صحيفة» فايننشال تايمز «البريطانية هذا الملف في تقرير نشرته مطلع فبراير2021 ، أشارت فيه إلى أ نه: "في الإمارات، يُنظر إلى تهديد السعودية بمنع الشركات متعددة الجنسيات من الحصول على العقود الحكومية المربحة، ما لم تنقل مقراتها الرئيسية إلى الرياض، بوصفه هجوماً ضمنياً على دبي، المركز التجاري للإمارات، حيث تتمركز غالبية هذه الشركات".

خلافات مبكرة في اليمن:

عشية العدوان على اليمن في 26 مارس2015 ، لم تكن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على» قلب تحالف واحد«، بقدر ما جمعتهما المصالح وفرقتهما الأطماع في ثروات ومقدرات اليمن .وقد تكشفت بوادر الصراع بين الدولتين منذ

الأسابيع والأشهر الأولى للحرب، حين اتجهت الإمارات إلى نشر قواتها في مناطق استراتيجية بعيدة عن المواجهة المباشرة مع القوات المسلحة اليمنية التابعة لحكومة صنعاء، وفي مقدمتها السواحل والجزر الجنوبية والغربية للبلاد.

وفي هذا السياق، قامت أبو ظبي بتمويل ورعاية تشكيل ما يُعرف بـ"المجلس الانتقالي الجنوبي"، الذي أُعلن عنه رسمياً في 11 مايو 2017 ، وأسندت إليه مهمة التوغل والسيطرة على الأرض في المحافظات الجنوبية تحت لافتة« انفصال الجنوب »والسعي لتحقيقه بالقوة العسكرية. وفي المقابل، أوكلت مهمة السيطرة على الساحل الغربي للبلاد ومضيق باب المندب إلى طارق صالح، عقب فراره من صنعاء بعد مقتل عمه الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح، الذي تزعم محاولة انقلاب على أنصار الله في 2 ديسمبر 2017 بدعم وإيعاز إماراتي.

وبعد فشل الانقلاب ومقتل العم وهروب ابن شقيقه، حاولت الإمارات استغلال الظرف لتنفيذ أطماعها في الساحل الغربي المطل على أحد أهم الممرات المائية الحيوية في العالم .فدعمت تشكيل وحدات عسكرية موالية لها تحت قيادة طارق صالح، عُرفت لاحقاً بـ"القوات المشتركة"، وجعلت من مدينة المخا الساحلية، غرب محافظة تعز، مقراً رئيسياً لها.

السعودية وحيدة في مواجهة تكاليف الحرب:

ويجدر التنويه إلى أن التشكيلات السياسية والعسكرية التي أنشأتها الإمارات، سواء في الجنوب أو في الشمال، لم تخض مواجهات أو معارك حقيقية مع القوات المسلحة اليمنية التابعة لحكومة صنعاء، على الرغم من تموضعها في عدة نقاط تماس، باستثناء اشتباكات محدودة كانت صنعاء تبادر إليها في سياق ردع العدوان وتنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تحرير كامل التراب الوطني المحتل .وقد تجلى ذلك بوضوح في محافظة الحديدة الساحلية، غرب البلاد، حين أُجبرت "القوات المشتركة" على الانسحاب من مواقعها بعد أول مواجهة فعلية، وذلك في 13 نوفمبر 2021.

ويكشف هذا الواقع الغاية الحقيقية للإمارات من إنشاء تلك التشكيلات من المرتزقة، والتي بات واضحاً أنها تؤدي دوراً وظيفياً يخدم المصالح الخاصة بأبو ظبي، بعيداً عن العناوين الكبرى التي ترفعها السعودية بصفتها قائدة لتحالف العدوان.

وبعبارة أوضح، فإن مجمل التحركات الإماراتية والانتشار العسكري للفصائل الموالية لها صبّ في اتجاه واحد، هو تحقيق المصالح الإماراتية حصراً .وهو ما استشعرته قيادة التحالف، التي تُركت هي والفصائل الموالية لها في مواجهة مباشرة ومعركة استنزاف طويلة ومكلفة مع القوات المسلحة اليمنية التابعة لحكومة صنعاء، سواء داخل الأراضي اليمنية أو على الحدود وعمق الجنوب السعودي .وقد تحمّلت الرياض العبء الأكبر من هذه الكلفة البشرية والمادية، وتضاعفت الأعباء بعد إعلان الإمارات "انسحابها العسكري" مطلع يوليو 2019 ، وهو انسحاب وُصف بأنه شكلي، لكنه عكس في جوهره محاولة إماراتية للتنصل من تحمّل تكاليف وتداعيات الحرب، في وقت كانت صنعاء تحصد نتائج هذا الاستنزاف على المستويين العسكري والسياسي.

محاولات الصدام العسكري:

في مواجهة الصفعات المتتالية التي تلقتها الرياض من شريكها في أبو ظبي، اتجهت قائدة التحالف إلى تشكيل وحدات عسكرية موالية لها لمواجهة التمدد الإماراتي في مناطق النفط والغاز والجزر اليمنية الاستراتيجية .وفي هذا السياق، أعلنت السعودية في يناير 2023 إنشاء قوات "درع الوطن" تحت غطاء المجلس الرئاسي، بقيادة رشاد العليمي، وهو المجلس الذي كانت قد شكلته برعاية مباشرة منها في 7 أبريل2022 ، أي بعد خمسة أيام فقط من إعلان الهدنة بين صنعاء والرياض.

وخلال العامين الماضيين، سعت السعودية إلى تجنيد عشرات الآلاف من المقاتلين تحت لواء" درع الوطن"، بهدف إحلال هذه القوات بديلاً عن الفصائل الموالية للإمارات .ولهذا الغرض، دفعت بتشكيلات كبيرة من هذه القوات إلى جوار الفصائل الموالية لأبو ظبي في عدد من المواقع الحيوية التي تسيطر عليها الأخيرة، من بينها سواحل محافظات حضرموت والمهرة وشبوة، إضافة إلى مثلث السيطرة الاستراتيجي في محور طور الباحة بمحافظة لحج، الذي يشرف على مواقع بالغة الأهمية تمتد من أقصى السواحل الجنوبية في مدينة عدن مروراً بمحافظة لحج، وصولاً إلى مضيق باب المندب وسواحل المخا في محافظة تعز.

كما شملت هذه التحركات جزيرة سقطرى الاستراتيجية، حيث حاولت السعودية فتح باب التجنيد في الجزيرة منتصف عام 2023تحت لواء قوات "درع الوطن" غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل عقب إعادة انتشار إماراتي واسع لفصائلها في الأرخبيل، وإرسال تعزيزات عسكرية كبيرة لقوات المجلس الانتقالي لتثبيت سيطرتها على الجزيرة .وكادت هذه التطورات أن تفضي إلى صدام عسكري مباشر، على غرار المواجهات التي اندلعت بين فصائل المجلس الانتقالي وقوات "درع الوطن" في محور طور الباحة بمحافظة لحج، على فترات متقطعة خلال العامين الماضيين، إلا أنها لم تسفر عن أي سيطرة فعلية للقوات الموالية للسعودية على تلك المناطق الحيوية، في حين احتفظت الفصائل الموالية للإمارات بمواقعها حتى اليوم.

انتكاسة سعودية أم تراخٍ مقصود؟

في خضم التطورات الأخيرة، بدت الإجراءات السعودية محدودة ودون مستوى خطورة اللحظة المفصلية التي تهدد أطماعها المباشرة في جنوب وشرق اليمن .فبعد سقوط محافظتي حضرموت والمهرة بيد الفصائل الموالية للإمارات، لم تبادر قائدة التحالف إلى ممارسة أي ضغوط حقيقية .واكتفت بمواجهة التوغل العسكري الإماراتي بإرسال وفد سياسي متواضع المستوى لإجراء مشاورات مع قيادة الفصائل الموالية لأبو ظبي في محافظة حضرموت، وهو وفد تعرض لإهانات بالغة، أبرزها احتجازه في نقطة أمنية تابعة للمجلس الانتقالي خارج مدينة المكلا، المركز الإداري للمحافظة.

ويبدو أن هذا الموقف السعودي الضعيف فتح شهية الإمارات، التي سارعت إلى الدفع بقوات المجلس الانتقالي لبدء عملية عسكرية واسعة في محافظة أبين، البوابة الشرقية لمدينة عدن، معقل المجلس الموالي لها .وجاء ذلك بهدف طرد ما تبقى من التشكيلات العسكرية الموالية للسعودية، تحت ذريعة محاربة "تنظيم القاعدة"، في مسعى لاستكمال فرض السيطرة النارية على الجنوب اليمني، وذلك بعد أقل من أسبوعين على الإطاحة بالقوات الموالية للرياض في محافظتي حضرموت والمهرة، وتقليص النفوذ السعودي في الهضبة النفطية.

ويجعل هذا المشهد الموقف السعودي محل جدل واسع، ويفتح باب التساؤلات حول مدى جدية قائدة التحالف في التعامل مع ما يُوصف بالانقلاب الإماراتي .إذ يرى بعض المراقبين أن هذا الأداء يعكس انتكاسة سعودية واضحة، وعجزاً عن مواكبة المتغيرات المتسارعة، في ظل افتقارها إلى أدوات فاعلة على الأرض، بعد أن أخفقت هذه الأدوات إخفاقاً ذريعاً في تحقيق أي نصر عسكري يُذكر طوال أكثر من سبع سنوات من المواجهة المباشرة مع القوات المسلحة اليمنية التابعة لحكومة صنعاء.

إعادة تدوير الأدوات والوكلاء:

في المقابل، يرى فريق آخر أن ما يجري يأتي في إطار ترتيبات أمريكية . إسرائيلية مرتبطة بمواجهة التطورات الإقليمية التي أعقبت المشاركة اليمنية الفاعلة في معركة "طوفان الأقصى" ووفق هذا الطرح، تسعى الولايات المتحدة و»إسرائيل «إلى إعادة الدفع بالتحالف السعودي . الإماراتي نحو عدوان جديد على اليمن، لكن تحت عناوين ومسوغات مختلفة هذه المرة، تبدأ بإعادة تدوير الأدوات والوكلاء المحليين، والتخلص من بعض الأوراق المحترقة، ضمن صفقة سعودية . إماراتية يتم بموجبها تصدير فصائل أبو ظبي إلى الواجهة.

ويُنظر إلى هذه الترتيبات باعتبارها تمهيداً لإعلان كيان انفصالي يشكل غطاءً سياسياً واسعاً لهذا العدوان المحتمل، ويوفر منصة عسكرية واقتصادية للولايات المتحدة والكيان الصهيوني، بهدف تكثيف الضغط والحصار على صنعاء من جهة، ومنح الرياض فرصة لمواصلة التنصل من استحقاقات السلام، والخروج التدريجي من مستنقع الحرب في اليمن، مع إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية، من جهة أخرى، قبيل أي مواجهة كبرى محتملة مع صنعاء.

ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال إقدام المجلس الانتقالي على إرسال وفد إلى" إسرائيل" عقب سيطرته على محافظتي حضرموت والمهرة .فقد كشفت صحيفة "ذا تايمز" البريطانية، في تقرير نشرته بتاريخ 11 ديسمبر 2025، أن "المجلس الانتقالي أرسل مندوبين للقاء مسؤولين إسرائيليين"، مشيرة إلى أن المجلس المدعوم إماراتياً "يأمل في كسب رضا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي يسعى إلى تمديد اتفاقيات إبراهيم بين إسرائيل والدول العربية، من خلال الوعد بالاعتراف بإسرائيل فور استقلال جنوب اليمن"، بذريعة وجود "قضية مشتركة ضد الحوثيين الذين هاجموا إسرائيل مراراً خلال العامين الماضيين".

وسبق أن أكد رئيس المجلس الانتقالي، عيدروس الزبيدي، هذا التوجه خلال مقابلة تلفزيونية مع قناة «RT» بتاريخ 2 فبراير 2021، حين أشار إلى أن» إقامة دولة جنوبية ستُمكّن من بناء علاقات رسمية مع إسرائيل والانضمام إلى اتفاقيات أبراهام.«من جهته، نشر معهد» أبحاث الأمن القومي «الإسرائيلي تقريراً بتاريخ 14 ديسمبر2025 ، أفاد بأن سيطرة المجلس الانتقالي» تفتح نافذة استراتيجية تتمثل في كيان جنوبي مستقر يعتمد على الإمارات، يسيطر على ميناء عدن الحيوي، ويقع بالقرب من باب المندب، ويحدّ من النفوذ المعادي في المجال البحري ذي الأهمية الحيوية لإسرائيل".

وتتعزز هذه الاستنتاجات بالاتهامات العلنية التي وجهها قياديون ومسؤولون في حزب الإصلاح إلى السعودية، متهمين إياها بالتخلي عن الحزب لصالح الفصائل الموالية للإمارات .ومن أبرز هذه المواقف تصريحات الناشطة البارزة في حزب الإصلاح،

توكل كرمان، الحائزة على جائزة نوبل للسلام عام2011 ، التي قالت في منشور على صفحتها في منصة» فيسبوك «عقب استكمال قوات المجلس الانتقالي سيطرتها على محافظة حضرموت في 4 ديسمبر» :2025 بعد جهود مضنية، أخيراً أفلحت الشقيقة الكبرى في تفتيت البلاد وتقويض الوحدة اليمنية، ولم تكن الإمارات في اليمن سوى الأداة القذرة للسعودية.«

كما أكد الصحفي سيف الحاضري، المستشار الإعلامي للجنرال علي محسن، قائد الجناح العسكري للإصلاح ونائب الرئيس الأسبق عبد ربه منصور هادي، في تدوينة على حسابه في منصة» إكس«، أن» ما حدث في حضرموت كان بضوء أخضر أمريكي.«

وتتقاطع هذه الاتهامات مع التوجه الأميركي .الغربي لإقصاء جماعة» الإخوان المسلمين «من المشهد الإقليمي، خاصة بعد قرار إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تصنيف الجماعة منظمة إرهابية أجنبية، وما ترتب على ذلك من تداعيات على وضع حزب الإصلاح، باعتباره فرع الجماعة في اليمن، والقوات المنخرطة تحت جناحه والموالية للسعودية .وهو ما يجعل الحديث عن صفقة سعودية .إماراتية لإقصاء القوات الموالية للرياض وتسليم الجنوب اليمني للفصائل المدعومة إماراتياً، سيناريو مرجحاً إلى حد كبير.

صراع داخل نطاق الأجندات الأميركية:

استناداً إلى ما سبق، يمكن تأكيد حقيقتين أساسيتين لطبيعة الصراع السعودي .الإماراتي في اليمن .تتمثل الحقيقة الأولى في وجود هذا الصراع فعلياً، وتصاعده في مراحل مختلفة خلال العدوان على اليمن، نتيجة تصادم المصالح في إطار تقاسم النفوذ والسيطرة على مقدرات البلاد وثرواتها.

فعلى سبيل المثال، ترفض السعودية الوجود الإماراتي في محافظة حضرموت، إذ تنظر إليها باعتبارها منفذاً استراتيجياً مهماً على بحر العرب، في حين ترى الإمارات أن الحضور السعودي في مضيق باب المندب والجزر اليمنية الاستراتيجية يشكل تهديداً مباشراً لنفوذها وتطلعاتها الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بالتحكم في الممرات البحرية الدولية، والتمدد في محيط مناطق المعادن والثروات الطبيعية في القارة الإفريقية.

ويعني ذلك أن هذا الصراع ليس طارئاً، بل هو امتداد لصراع إقليمي تاريخي بين الطرفين، تتداخل فيه أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية متعددة، ومن المؤكد أنه سيترك تداعيات عميقة على مستقبل الأوضاع الداخلية في كلا البلدين، وعلى مكانتهما في الساحة الإقليمية، وهي مكانة بدأت تتآكل تدريجياً بفعل هذه التداعيات، لصالح قوى إقليمية جديدة آخذة في الصعود.

أما الحقيقة الأخرى، فتتمثل في أن تفاصيل الصراع القائم بين السعودية والإمارات تجري، بشكل أو بآخر، ضمن إطار تنفيذ الأجندات الأميركية .الصهيونية في اليمن .ويعكس ذلك دور الولايات المتحدة في إعادة ضبط إيقاع هذا الصراع بين حين وآخر، بما يخدم خلق صراعات داخلية وأوضاع مضطربة ومزمنة في اليمن، بهدف إضعافه وتحجيم دوره الإقليمي، ولا سيما بعد

المكانة المتقدمة التي حظي بها عقب فرضه معادلات ردع نوعية على المستوى الإقليمي، في سياق دعمه الفاعل للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة.

ويمكن فهم هذا التوجه من خلال الانخراط السعودي المفاجئ في الحملة الأميركية. الصهيونية ضد السيطرة الوطنية اليمنية على البحر الأحمر، ومحاولات شيطنتها وتقويضها .ويتجلى ذلك في استضافة العاصمة السعودية الرياض، منتصف سبتمبر 2025، مؤتمراً دولياً تحت عنوان» شراكة الأمن البحري«، أعلنت خلاله عدة دول، في مقدمتها السعودية وبريطانيا، عن حزمة واسعة من التعهدات المالية لدعم ما يُسمّى» خفر السواحل اليمنية «الموالية للتحالف السعودي. الإماراتي، وتعزيز قدراتها العملياتية، تمهيداً للدفع بها في مواجهة محتملة مع صنعاء.

صنعاء تترقب وجاهزة للتعامل مع كل السيناريوهات:

ولعل حقيقة أن الصراع القائم بين قطبي التحالف السعودي. الإماراتي يجري أساساً تحت مظلة أمريكية. إسرائيلية، هي ما أشار إليه عضو المجلس السياسي الأعلى في اليمن، الدكتور عبد العزيز بن حبتور، الذي أكد في تصريحات نشرتها وكالة »يونيوز «بتاريخ 14 ديسمبر2025 ، أن "الأحداث في المحافظات الجنوبية والشرقية تأتي في إطار مخطط قديم. جديد رسمته دول العدوان، السعودية والإمارات"، مشيراً إلى أن "هناك معلومات تؤكد وجود تنسيق مباشر بين المجلس الانتقالي، المدعوم إماراتياً، وكيان العدو الإسرائيلي".

ويتقاطع هذا الموقف مع تصريحات عدد من المسؤولين في دول إقليمية، من أبرزهم المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، الذي صرّح في 13 ديسمبر 2025 بأن» التطورات الجارية في اليمن تثير قلق العديد من دول المنطقة، إذ تأتي هذه التحولات في إطار السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تفكيك وتقسيم دول المنطقة.«

وبين هذا وذاك، تتابع صنعاء تطورات المشهد في الجنوب والشرق، داخلياً وخارجياً، وهي على درجة عالية من الوعي والإدراك بمخططات التحالف السعودي. الإماراتي وأدواته، ومن خلفهما الولايات المتحدة والكيان الصهيوني .ويظهر ذلك بوضوح في الخطاب الرسمي لصنعاء، وفي تكثيفها للتحشيدات والاستعدادات العسكرية، المدعومة بتفاعل شعبي واسع واستنفار قبلي متصاعد، يعكس جاهزية كاملة على مختلف المستويات للتعامل مع جميع السيناريوهات المحتملة.

وهي جاهزية لا تقتصر على ردع التهديدات والتحديات الراهنة، بل تمتد إلى خوض أي معركة قد تفرضها الظروف، أو تتيحها الفرص المؤاتية لتحرير كامل التراب الوطني المحتل وتحقيق الاستقلال الكامل، وهي معركة لا تزال الأطراف الخارجية المعتدية تتجنب تفجيرها حتى اليوم، خشية نتائج تبدو، في ضوء التجارب السابقة وموازين القوة الحالية، محسومة لمصلحة صنعاء.

مداخلة وكيل وزارة الإعلام محمد منصور:

المشروع الأميركي–البريطاني - الإسرائيلي في المنطقة ليس وليد اللحظة، بل يمثل حلماً قديماً لهذا التحالف، وما خص اعتراف الكيان الإسرائيلي بأرض الصومال يهدف إلى بسط النفوذ على الممرات المائية والتحكم بمضيق باب المندب وقناة السويس. لكن هذه المشاريع محكوم عليها بالفشل لأنها تتعارض مع إرادة الأمة.

إن ما يُثار من عناوين تتعلق بالتطبيع، أو الصراعات البينية لا ينبغي الانجرار خلفه بردود فعل انفعالية، وقد أثبتت التجربة اليمنية خلال سنوات المواجهة أهمية التعاطي مع هذه الملفات بوعي يحفظ وحدة اليمن وسيادته.

وأود أن أؤكد أهمية تنظيم مثل هذه الحلقات والدراسات التحليلية في ظل التطورات التي تشهدها المحافظات الجنوبية، مستفيدين من خطاب قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي الشامل الذي يضع العناوين الواضحة للتعاطي الواعي والمسؤول مع مختلف التحديات، ويعكس ثقة عالية بالموقف الوطني وقدرته على استيعاب المتغيرات.

مداخلة عضو الرابطة ومستشار وزارة الدفاع عابد الثور:

تناول الأستاذ الثور في ورقته الاستراتيجية الأميركية في اليمن خلال المرحلة الراهنة، وأهداف التواجد العسكري في البحر الأحمر وجنوب الوطن، موضحًا أن فشل الولايات المتحدة وكيان العدو الإسرائيلي في احتواء قدرات اليمن العسكرية دفعهما للبحث عن بدائل عبر إنشاء قواعد وانتشار جديد في المنطقة، بما في ذلك محاولات تفكيك الصومال وإشعال الصراعات في السودان. وأشار إلى التطور النوعي في منظومات الصواريخ اليمنية وقدرتها على إصابة أهداف حساسة في عمق الكيان الصهيوني، مؤكدًا جاهزية القوات المسلحة للتعامل مع أي تصعيد، وأن أي مساس بالسيادة اليمنية سيُقابل بموقف سياسي وعسكري حازم.

مداخلة اللواء عبدالله الجفري:

العدوان على اليمن لم يبدأ في 26 مارس 2015، بل يعود إلى مراحل تاريخية سابقة مع تفكك الدولة العثمانية وبروز الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وإنشاء الكيانات الوظيفية للسيطرة على الممرات المائية والثروات. وما يُروج له اليوم تحت مسمى "الجنوب العربي" يندرج ضمن المشروع البريطاني القديم الرامي إلى السيطرة على الموانئ والممرات المائية.

وما يحدث اليوم في المحافظات الجنوبية مرتبط بما يجري في غزة، والمشروع واحد بأدوات متعددة، ويعدّ الدور الأميركي في اليمن والمنطقة رئيساً، أما التحالف وأدواته فيخوضون حرباً بالوكالة"، وأطماع الولايات المتحدة الاقتصادية في اليمن واضحة، خصوصًا في محافظة حضرموت، نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي وما تزخر به من ثروات.

مداخلة نائب رئيس مركز دار الخبرة للدراسات أحمد العماد:

إن الدور الأميركي في ما يجري في جنوب اليمن محوري، لكنه يُنفذ عبر أدوات إقليمي. وقد تجلى العدوان على اليمن بمخططات تحاول السيطرة على البلاد والاستحواذ على ثرواتها وإشغالها بصراعات داخلية. تسعى السعودية والإمارات للتنافس على تقاسم النفوذ والمصالح، إلا أن هذه الطموحات ستبوء بالفشل، وسيتم إفشال المشروع على أيدي أحرار اليمن.

وقد خرجت الفعالية بعدد من التوصيات، أكدت ضرورة تعزيز الوعي العام، وتكثيف الجهود البحثية والإعلامية لكشف أبعاد المخطط الأميركي الصهيوني، وتوحيد الصف الوطني لمواجهة التحديات الراهنة، بما يحفظ لليمن سيادته ووحدته واستقلال قراره.

لبنان- بيروت – جسر المطار مقابل القاعة الرياضية لبلدية الغبيري – طابق أرضي www.apa-inter.com